مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9796

الأربعاء، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودوارد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي/السيدة سوكولوفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	موزامبيق	السيد مومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وأوكرانيا وبولندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع المنصرم فحسب، عرضت وكيلة الأمين العام ديكارلو – نيابةً عن الأمين العام – الحصيلة المروعة التي ألحقها ألف يوم من العدوان الروسي الشامل بالشعب الأوكراني (انظر S/PV.9788)، ذلك العدوان الذي شُنّ في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لكننا شهدنا في الأيام القليلة الماضية مؤشرات مقلقة تنذر بتصعيد جديد في هذه الحرب المشتعلة أصلا. وتأتي هذه التطورات الأخيرة في أعقاب التقارير المقلقة عن نشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقة النزاع.

وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت مدينة دنيبرو الأوكرانية لقصف روسي بقذيفة تسيارية متوسطة المدى. وأفادت التقارير أن الموقع الذي تعرض للقصف هو منطقة صناعية جنوب غرب مدينة دنيبرو. ووفقًا للسلطات الأوكرانية، فإن الصاروخ كان مزودًا بستة رؤوس حربية، كل منها يحمل ست ذخائر صغيرة لم تنفجر، ولم يستغرق سوى 15 دقيقة للوصول من موقع إطلاقه في منطقة أستراخان بالاتحاد الروسي، التي تبعد حوالي 000 1 كيلومتر عن مدينة دنيبرو. وبعد ساعات من القصف، أكد رئيس الاتحاد الروسي أن روسيا قد اختبرت صاروخاً جديداً تقليدياً متوسط المدى يُطلق عليه اسم "أوريشنيك". وقال إن القصف جاء رداً على استخدام القوات المسلحة الأوكرانية صواريخ طويلة المدى زودتها بها الدول الغربية وأطلقتها على أراضي الاتحاد الروسي. وأكد كذلك أن روسيا ستواصل اختبار هذا الصاروخ الجديد في المعارك. وقد أشارت السلطات الروسية أمس إلى احتمال تكرار تلك الضربات، عقب ما ورد من تقارير عن ضربات أوكرانية جديدة على أهداف عسكرية روسية باستخدام الصواريخ طويلة المدى المذكورة. ولا تملك الأمم المتحدة تفاصيل إضافية عن تلك الحوادث، بما في ذلك نوع الأسلحة المستخدمة. غير أن استخدام القذائف التسيارية وما يتصل بها من تهديدات يمثل منحى تصعيديا بالغ الخطورة.

بموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين على الأطراف ما يلي

"أن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابة بهم أو الأضرار بالأعيان المدنية، وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق".

ندين جميع الهجمات على الأهداف المدنية والبنية التحتية الحيوية، بغض النظر عن منظومة الأسلحة المستخدمة. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية لوقف التصعيد والامتناع عن أي عمل أو خطاب قد يزيد من حدة هذه الحرب ويتسبب في المزيد من المعاناة للسكان المدنيين ويعرض السلام والأمن الإقليميين والدوليين للخطر الشديد.

وفي خضم تلك التقارير المقلقة، لا تزال الغارات الجوية الروسية الممنهجة تلحق الدمار بجميع أنحاء أوكرانيا. وأفادت التقارير أن روسيا

أطلقت يوم أمس تحديدا 188 طائرة مسيّرة ضد 17 منطقة في أوكرانيا. وأوردت التقارير أنه رقم قياسي لعدد الطائرات المسيّرة المستخدمة في هجوم واحد. ومنذ شباط/فبراير 2022، قُتل 162 12 مدنيا وأُصيب 919 26 شخصا على الأقل في أوكرانيا وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى الضحايا المدنيين، لا تزال الهجمات المتواصلة التي تستهدف المناطق السكنية تلحق أضراراً جسيمة بالبنية التحتية المدنية، مما يزيد من تدهور الظروف المعيشية لملايين الأوكرانيين.

إن تكلفة هذه الحرب تكلفة باهظة بالفعل لشعب أوكرانيا والعالم وفي تزايد يومًا بعد يوم. يجب أن نكسر حلقة التصعيد الخطيرة. ويتطلب ذلك التحلي بالإرادة السياسية الحقيقية وبذل جهود دبلوماسية شاملة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. ونعرب عن استعدادنا لاستخدام مساعينا الحميدة وإتاحة جميع أدواتنا وخبراتنا لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

عندما شنت روسيا غزوها الشامل ومن غير سابق استفزاز لأوكرانيا، توقع الكرملين انتصاراً سريعًا وحاسمًا. ولكن الكرملين استهان بشعب أوكرانيا وعزيمته وقوته وشجاعته. وصعّد بوتين حربه التي اختارها ووسّع نطاقها على الرغم من كل المعاناة والمخاطر الكبيرة التي تهدد السلام والأمن العالميين على حساب عشرات الآلاف من الأرواح الأوكرانية والروسية وعلى الرغم من احتجاجات المجتمع الدولي والمجلس.

وأطلقت روسيا قبل أيام تحديدا قذيفة تسيارية تجريبية على أوكرانيا. وكان السلاح عبارة عن قذيفة تسيارية أوسط مدى جديدة ارتكزت على القذيفة التسيارية العابرة للقارات الروسية من طراز آر إس 26 روبيز. وصمدت أوكرانيا أمام الغارة مثلما صمدت أمام هجمات لا حصر لها من روسيا.

وبدأت روسيا في تصعيد الحرب وتوسيع نطاقها منذ فترة عندما لجأت إلى بلدان أخرى لتعزيز مخزونها المتضائل المؤلف من الذخيرة والقذائف والطائرات المسيرة باستيراد صواريخ كوريا الشمالية وإيران في انتهاك لقرارات المجلس. ومع سقوط أكثر من 000 1 ضحية من الروس في اليوم الواحد، أدخلت روسيا إلى ساحة المعركة أكثر من 000 10 قوة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضًا في العام المنصرم بناءً على طلب روسيا أكثر من 000 18 حاوية محمّلة بالذخائر والأعتدة ذات الصلة بالذخائر وأكثر من 100 قذيفة تسيارية لاستخدامها ضد أوكرانيا، وقد استُخدمت جميعها لشن غارة على مناطق مأهولة بالسكان مثل كييف وزابوريجيا.

وتستعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنقل المزيد من القذائف التسيارية. ونتوفر أيضا على معلومات تفيد بأن عددا كبيرا من قطع المدفعية الذاتية الحركة البعيدة المدى من عيار 170 مليمترا مصنوعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقاذفات الصواريخ المتعددة بعيدة المدى من عيار 240 مليمترا يجري إدخاله في النزاع.

ولا يخلو كل ذلك من كلفة. ونتوفر على معلومات تفيد بأن روسيا نقلت منظومات الدفاع الجوي إلى كوريا الشمالية. وتحصل بيونغ يانغ على مزايا كبيرة أخرى مثل الوقود المجاني والمدعوم، مما يخفف الضغط الذي قيّد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعقود. كما تبيع روسيا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكنولوجيا ومعدات ذات استخدام مزدوج حتى يتمكن نظام كيم من تحسين التصنيع العسكري والقدرات العسكرية للبلد.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الصين تتمتع بالنفوذ والقدرة عندما يتعلق الأمر بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن الملح أن تستخدم هذا النفوذ لمنع المزيد من التصعيد في النزاع.

وفيما يتعلق بروسيا، اختار الكرملين مراراً وتكراراً تجاهل مسؤولياته بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن، متراجعًا عن التزاماته وغير مبالٍ بكيفية تقويض أفعاله للسلام والأمن الدوليين. واستخدمت روسيا في شهر آذار/مارس حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) لإخفاء انتهاكاتها لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس (انظر S/PV.9591). وكان حق النقض أيضًا هدية لبيونغ يانغ التي سعت منذ فترة طويلة إلى التهرب من الجزاءات المفروضة عليها.

وأظهر الكرملين باستمرار ازدراء لقرارات المجلس. إن تدريب روسيا لجنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يشمل الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة، وشراءها قذائف تسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكٌ للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016) التي يتعين على جميع الدول الأعضاء تنفيذها بأمانة.

ويلقي الكرملين باللوم على غيره في إدامة الحرب وينشر روايات كاذبة في ظل توسيع روسيا نطاق النزاع وتصعيده. ويساوي الكرملين بين الغارات التي يشنها بالطائرات المسيّرة والقذائف وهجمات أوكرانيا، متجاهلاً فرقاً جوهريا وهو أن لأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الغزو بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يحق لروسيا الاعتداء على سيادة الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة وسلامة أراضيها. إن مساواة نضال أوكرانيا من أجل البقاء بنزعة روسيا التوسعية تقوض كل ما يُفترض بالمجلس والميثاق حمايته. فليعلم الجميع علم اليقين أن روسيا لا تكف عن تزويد مجلس الأمن بوابل من المعلومات المضللة على أمل أن تضيع الحقيقة وينشغل العالم عنها. ولا يمكننا أن نقع ضحية لأساليب روسيا الخبيثة ويجب أن نستمر في التركيز على انتهاكاتها للقانون الدولي.

ويجب أن نقف إلى جانب أوكرانيا، وهي دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة، في دفاعها عن نفسها ضد العدوان الروسي. ولذلك، تزود الولايات المتحدة أوكرانيا بمئات من صواريخ إضافية جو – جو متطورة متوسطة المدى ومن نوع باتريوت لتعزيز دفاعاتها الجوية لمساعدتها على حماية نفسها من الحرب الروسية المتصاعدة والمتوسعة. وستستمر الولايات المتحدة في زيادة المساعدة الأمنية لأوكرانيا لتعزيز قدراتها، بما في ذلك الدفاع الجوي، ووضع أوكرانيا في أفضل وضع ممكن في ساحة المعركة.

وتقف الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي في دعم أوكرانيا ومبدأي السيادة والسلامة الإقليمية. إن مستقبلنا في خطر. وتهدد الحرب الروسية حلفاءنا في منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي والحقوق الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وندعو مجددا روسيا إلى إنهاء هذه الحرب وسحب قواتها فورا من الأراضي الأوكرانية داخل حدودها المعترف بها دوليا والوفاء بمسؤولياتها بصفتها عضوا في المجلس. وستواصل الولايات المتحدة جعل ذلك أولوية أثناء فترة رئاستنا في كانون الأول/ديسمبر، ولا سيما مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحرب.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

إننا نمر بلحظة تاريخية غير مألوفة باتت فيها سلامة المنظومة الأمنية الأوروبية والعالمية على حافة الهاوية. وما فتئت الحرب على أوكرانيا تتصاعد على نحو خطير خلال الشهرين المنصرمين. وتبدو بعض الفصول الأخيرة وكأنها مأخوذة من عمل روائي. ولكنها للأسف ليست كذلك.

وأشير بوجه خاص إلى التقارير المتعلقة بنشر قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوروبا. إنه تطور غير مسبوق ويؤثر على الأمن الإقليمي في مناطق متعددة من العالم. وفي الوقت نفسه، ينتهك هذا النشر العديد من قرارات مجلس الأمن ويحتاج إلى مزيد من المعالجة.

وعلاوة على ذلك، فإن تصعيد الخطاب النووي غير المسؤول، بما في ذلك التجربة الميدانية لقذيفة تسيارية ذات قدرة نووية، أمر يدعو

للقلق. إنه تذكير تقشعر له الأبدان بما عمل المجتمع الدولي جاهدًا لعقود عديدة على تجنبه.

هذه الحرب آخذة في الانتشار والتصاعد وتحصد المزيد من الأرواح. وأطلقت روسيا قبل ليلتين تحديدا عددا قياسيا من الطائرات بلغ 188 طائرة مسيرة إلى أوكرانيا. وقبل عشرة أيام، شنت أكبر غارة جوية مشتركة منذ أشهر. وأصبحت الهجمات الجوية أكبر حجما وبقوة نارية أكبر وبأسلحة محدّثة. ويدمر كل ذلك البنية التحتية المدنية الحيوية والبيئة الطبيعية على نطاق واسع. ويأتي ذلك على رأس التهديدات التي تتعرض لها السلامة المادية للمنشآت النووية المدنية، وهو ما يشكل مصدر قلق بالغ لبلدي.

ومن الواضح أن هذه التطورات خطيرة. ومع كل يوم يمر، يزداد خطر التصعيد وحدوث آثار غير مباشرة. إننا بحاجة إلى السلام في أوكرانيا – سلام تقبله أوكرانيا ويحترم القانون الدولي ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته.

يحل غدا عيد الشكر هنا في الولايات المتحدة. وعشية ذلك العيد، نجتمع هنا اليوم لننظر في مسألة أوكرانيا مرة أخرى، بينما نشهد مرة أخرى اتساع نطاق القتال وانتشار نيران الحرب وقسوة الحرب. وفي هذه اللحظة، لا يسعني إلا أن أتساءل عما إذا كان بالإمكان لم شمل أولئك المحاصرين في أتون الحرب مع عائلاتهم. هل هناك أي شخص يمكن أن يكونوا شاكرين له؟ هل يمكن أن ينعموا بغد سعيد وهادئ؟

من المحزن أن الأزمة الأوكرانية ما زالت مستمرة وقد زادت حدة القتال في الميدان في الآونة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال عدد الأسلحة الموجودة في ساحة المعركة في ازدياد مستمر ويزداد تنوعها. وتُستخدم الأسلحة البعيدة المدى والذخائر العنقودية، مما يتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية وخسائر فادحة في الأرواح. ومؤخراً، وردت تقارير تفيد بأن الألغام المضادة للأفراد ستُستخدم في القتال. ويساورنا قلق بالغ وجزع شديد إزاء اشتداد القتال. وندعو طرفي النزاع مرة أخرى إلى التزام الهدوء وضبط النفس والتخلي عن هوسهما بالانتصار عن طريق القوة وإلى التخلي عن خرافة الانتصار العسكري الكامل وإعطاء الأولوية للسلام ومصلحة الناس والتعجيل ببدء محادثات سلام لتحقيق وقف إطلاق النار.

في الوقت نفسه، وصلت الأزمة الأوكرانية الآن إلى لحظة حرجة. فقد شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة دعوات متزايدة من أجل السلام وازدادت المناقشات حول إنهاء الحرب بشكل ملحوظ. ونُشرت بعض الأفكار والمقترحات وردود أفعال الأطراف في وسائل الإعلام. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لتوطيد توافق الآراء وتوسيع نطاق جهود السلام بشكل مشترك وإيجاد تآزر في تعزيز محادثات السلام.

إن موقف الصين من المسألة الأوكرانية – أي تشجيع محادثات السلام والتسوية السياسية – متسق. فمنذ اندلاع الأزمة، ما فتئت الصين تشير إلى ضرورة احترام سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإلى ضرورة أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد ودعم جميع الجهود التي تفضي إلى تسوية الأزمة سلميا. وما فتئنا نتواصل ونتحاور مع روسيا وأوكرانيا وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة ونضطلع بجهود دبلوماسية مكوكية نشطة من خلال ممثلنا الخاص وما زلنا ملتزمين بتعزيز محادثات السلام. وأنشأنا مع البرازيل والجزائر وبلدان أخرى من بلدان الجنوب مجموعة أصدقاء السلام بشأن الأزمة الأوكرانية وندعو إلى التمسك بالمبادئ الثلاثة المتمثلة في عدم توسيع ساحة المعركة وعدم تصعيد القتال وعدم الاستفزاز من أي طرف، بينما نعكف على توحيد أصوات بلدان الجنوب الداعية للسلام، وبالتالي الإسهام بحكمتنا الجماعية وقوتنا في التعجيل بوقف تصعيد الحالة والتسوية السياسية للأزمة.

وفي هذا السياق، فإن الصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بلدان الجنوب، لمواصلة بذل جهود دؤوبة لتعزيز بزوغ فجر السلام والتسوية السياسية للأزمة الأوكرانية في وقت مبكر.

ذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الصين في بيانه الآن. وأود أن أرد بإيجاز. يتطلب تشجيع التسوية السياسية المبكرة للأزمة الأوكرانية جهودا مشتركة من المجتمع الدولي. ومنذ اندلاع الأزمة، بذلت الصين دائما كل جهد ممكن لتعزيز السلام ومحادثات السلام. وندعو جميع الأطراف، وخاصة الولايات المتحدة، إلى العمل مع الصين لبذل جهود حقيقية لإنهاء الحرب.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نثني على المملكة المتحدة للسرعة التي استجابت بها لطلب أوكرانيا لمناقشة التصعيدات الأخيرة في النزاع الدائر بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. ونرحب بتصميم المجلس على إبقاء هذه المسألة على رأس جدول أعماله ونأمل أن تشجع مداولاتنا اليوم على اتخاذ المزيد من الخطوات المدروسة نحو وقف التصعيد وتسوية النزاع سلمياً.

وأشكر الأمين العام المساعد ينتشا على المعلومات الهامة التي قدمها بشأن آخر المستجدات.

ترى غيانا أن التقارير التي تتحدث عن التصعيد في النزاع مقلقة للغاية. ونحن من بين غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواصل الدعوة إلى وضع حد فوري للعنف المتواصل وانتهاكات القانون الدولي التي يشهدها هذا النزاع. إن المدنيين الأبرياء هم الذين لا يزالون يتحملون العبء الأكبر لهذا النزاع.

بمبادرة من الرئيس، اجتمع المجلس أمس لمناقشة حماية المدنيين في النزاع المسلح والحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الملموسة لحماية العاملين في المجال الإنساني (انظر S/PV.9795). وسمعنا من جميع أعضاء مجلس الأمن ما قالوه عن ضرورة منع مثل هذه الهجمات والتصدي لها. ونعتقد أنه من البديهي أن تكون الخطوة الأولى في هذا الصدد العمل معا لإنهاء الأعمال العدائية، ليس في أوكرانيا وحدها ولكن في أجزاء أخرى من العالم أيضا. وفي هذا الصدد، تود غيانا أن تكرر دعوتها إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الدائر. وبينما ندرس الخيارات التي من شأنها أن توصلنا إلى هذه الحالة النهائية، فإننا نطالب الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والأعيان المدنية واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحمايتهم من الأذى.

إن كل حياة مهمة. وقد ذكرت اليونيسف أن ما لا يقل عن 16 طفلاً في المتوسط يقتلون أو يصابون في أوكرانيا كل أسبوع. ويتجاوز إجمالي عدد الضحايا المدنيين حاليا 000 30 شخص. ويشمل هذا الرقم المدنيين الذين قُتلوا أو أصيبوا منذ شباط/فبراير 2022، وغالبيتهم العظمى بسبب القصف بالقنابل في المناطق الحضرية. ولا يزال آلاف آخرون يعانون من استمرار الأعمال العدائية ومن الاضطرار للنزوح الطويل الأمد ومن النقص الحاد في الموارد الأساسية، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والكهرباء وغيرها من الضروريات. ويزداد الوضع سوءا في كل مرة يحدث فيها تصعيد في النزاع.

ولهذا السبب، تواصل غيانا الدعوة إلى عملية سياسية ودبلوماسية جادة لتمهيد الطريق إلى السلام. ونشيد بالجهود التي يبذلها أولئك الذين التزموا بإيجاد سبل لإنهاء الحرب سلمياً ونؤكد ضرورة أن يكون ذلك مسعىً جماعياً. ونُصِرّ على أن يتحمل المجلس المسؤولية الملقاة على عاتقه ويتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وتغيير المسار الخطير الذي يتخذه هذا النزاع. كما أننا لا نزال متمسكين برأينا القائل بوجوب احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولذلك فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى سحب قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

في الختام، تقف غيانا على أهبة الاستعداد للإسهام في أي جهد من شأنه أن يؤدي إلى سلام دائم ومستدام في أوكرانيا.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الرصينة.

نجتمع اليوم للتداول بشأن تصعيد خطير آخر. فيوم أمس، أطلق الاتحاد الروسي أكثر من 100 من الطائرات المسيرة والصواريخ موجها إياها إلى أكثر من 10 مناطق أوكرانية، بما في ذلك مدن كييف وأوديسا وخاركيف وزابوريجيا. وفي حين يبدو أنه أمكن اعتراض معظم تلك الهجمات، فقد أدت إلى وقوع عدد كبير من الإصابات

وتسببت في أضرار مادية. وتترافق هذه الأعمال مع النشر المثير للقلق لقذيفة تسيارية جديدة، أُطلقت على أوكرانيا الأسبوع الماضي، مما تسبب كذلك في أضرار كبيرة. وهذا أسلوب تصعيدي آخر يمكن أن يسبب المزيد من الخراب لشعب أوكرانيا. ومن المقلق تماما أن الاتحاد الروسي قد يستخدم أوكرانيا لاختبار أسلحة جديدة.

كما لا يمكننا أن ننسى الاستهداف المنهجي للبنية التحتية المدنية الأوكرانية، ولا سيما البنية التحتية للطاقة. ففي هذا الشهر وحده، شن الاتحاد الروسي هجوما مكثفا آخر بالصواريخ والطائرات المسيرة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا بهدف وحيد هو الإضرار بقدرة أوكرانيا على توليد الطاقة قبل أشهر الشتاء القادمة. وتدين مالطة جميع الهجمات على الأهداف المدنية والبنية التحتية الحيوية. ويجب على المجلس أن يكرر بعبارات لا لبس فيها دعوته لجميع الأطراف إلى التمسك الكامل بالقانون الدولي الإنساني ومبدأي التمييز والتناسب.

وتواصل مالطة أيضا الدعوة إلى إتاحة الوصول الآمن الكامل وغير المقيد لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون حاليا في الميدان في أوكرانيا.

وتكرر مالطة مرة أخرى الإعراب عن قلقها البالغ إزاء نقل الأسلحة والذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران إلى الاتحاد الروسي ونشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الجبهة في أوكرانيا. فوجود قوات أجنبية على الجبهة في أوكرانيا يوسع نطاق الحرب ويزيد من نطاق التصعيد ويهدد السلام والأمن الأوروبي والعالمي تهديدا مباشرا. وندعو جميع الدول إلى التوقف عن دعم وتمكين هذه الحرب العدوانية غير المشروعة.

ونشدد على ضرورة المحاسبة الكاملة عن جميع الجرائم التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا، ونؤكد من جديد دعمنا للعمل الجاري للمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وسجل الأضرار. كما نؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا. ويتعين علينا أن نركز معا على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وسنؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. لا يمكن لمالطة أبدا أن تقبل بعالم يكون فيه الحق للقوة.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه يحق لأوكرانيا أن تدافع عن نفسها وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الإنهاء الفوري للحرب التي بدأها وإلى سحب جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد كومانغا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته. وأنوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في القاعة.

لقد نظر مجلس الأمن باستفاضة في هذه المسألة، خلال مناسبات منها الحدث المميز الذي نظمته الرئاسة مؤخرا (انظر S/PV.9788). لكننا، على الرغم من إيلاء هذا الاهتمام للمسألة، لا نزال مقصرين في اتخاذ الإجراءات. وما تمس الحاجة إليه الآن هو اتخاذ إجراءات جريئة تقوم على نهج بناءة تعزز بناء الثقة وترسخ وقف إطلاق النار وتمهد الطريق لتسوية دائمة. للأسف، وكما يتجلى في الرسالة التي دفعت إلى عقد هذه الجلسة، لا يزال المسار مسار تصعيد وخطاب تحريضي واستراتيجية خاطئة تتمثل في "التصعيد من أجل التهدئة". هذا الحساب خطير، وسوف تتجاوز عواقبه ساحة المعركة.

ونكرر دعوتنا للطرفين المتحاربين إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني الذي يحظر الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية حظرا قاطعا. هذه معايير ملزمة وليست مبادئ اختيارية. ومع حلول فصل الشتاء، يشكل استهداف شبكات الطاقة والخدمات الأساسية في أوكرانيا تهديدا فظيعا، يعرض للخطر حياة الملايين من الناس من خلال التعرض للمخاطر والجوع والحرمان.

كما أن الخطر الواضح والماثل للتصعيد النووي يزيد من التأكيد على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات. والتداعيات – بالمعني الحرفي والمجازي – التي قد تنجم عن حدث كارثي من هذا القبيل ستتجاوز الحدود، وتجعل البقاء في حد ذاته مسعى عديم الجدوى. وكما حذر الأمين العام مرارا، لا يوجد حل عسكري لهذه الحرب؛ يجب أن تسود

الدبلوماسية. وفي هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر، فإن قيمة الحكمة العريقة القائلة بأنه لا يمكن للمرء أن يصافح بقبضة يد مطبقة تصبح بديهية. إن العودة إلى طاولة المفاوضات ليست مستصوبة فحسب، بل هي ضرورة حتمية.

لذلك ندعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد، ونبذ عقلية التدمير المتبادل، والالتزام بالتدابير التي تبني الثقة وتحد من الأعمال العدائية وتحمي المدنيين. لن يحكم علينا التاريخ بقوة أسلحتنا بل بتحلينا بالشجاعة لاختيار السلام على الحرب. فلنتخذ إجراءات قبل فوات الأوان.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن طلب نظام كييف عقد جلسة اليوم، بدعم من أسياده الغربيين، يدل على أن الرئيس الأوكراني، الذي انتهت ولايته، لم يتخل عن الأوهام الكورية الشمالية في الوقت الراهن، ولكنه يعطي الأولوية لهذه الجهود في استراتيجيته الرامية، إلى دفع بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى رفع مستوى المخاطر في النزاع مع روسيا.

ولا نرى أي جدوى من التعليق على الاتهامات الجديدة السخيفة التي تستند، مثل سابقاتها، إلى تكهنات ورهاب. وسبق أن قيل كل شيء عن هذا الموضوع الذي لا معنى لها في الجلسة السابقة في 30 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9767).

فلنركز اليوم على الأهداف الحقيقية وراء حملة الدعاية والتشويه التي تشنها سلطات كييف. لقد تحدثنا عنها بالفعل في مناسبات عديدة، وكل ما تنبأنا به قد تحقق: يحتاج نظام زيلينسكي المفلس إلى جر بلدان منظمة حلف الشمال الأطلسي إلى مواجهة مباشرة مع روسيا في ساحة المعركة بأي ثمن. وإن لم يحدث، فإن هزيمة مذلة لا مفر منها في الانتظار، وهو احتمال مؤكد بعد فشل مغامرة الزعيم الأوكراني في كورسك والانهيار الواضح للجبهة في دونباس، كما أشار جميع الخبراء العسكريين. وحتى وسائط الإعلام الغربية اعترفت بأن القوات الروسية قد حررت، في الأسبوع الماضي وحده، 235 كيلومترا مربعا من الأراضي، مُتقدمة بوتيرة قياسية فيما يتعلق بعام 2024 برمته. ووسائل الدفاع القوية التي بنتها كييف منذ عام 2014 تنهار أمام أعيننا. ويسيطر ذعر شديد على صفوف الأوكرانيين، ويتخلى الجنود المجندون قسرا عن مواقعهم بأعداد كبيرة، ويصعب بشكل متزايد على الممثل زيلينسكي، الذي اغتصب السلطة في انتهاك لدستور البلد، أن يكذب على شعبه. ويفر المواطنون الأوكرانيون الذين تتاح لهم فرصة الفرار إلى الخارج هربا من حكمه؛ ويتحصن الآخرون في المنازل لتجنب الدوريات العسكرية التي ترسل جميع الرجال إلى مذبحهم، بغض النظر عن سنهم أو حالتهم الصحية.

هناك اتجاه كارثي آخر بالنسبة لسلطات كييف يتمثل في عودة أعداد كبيرة من السكان إلى الأراضي الأوكرانية السابقة، التي أصبحت الآن تحت السيطرة الروسية، وهي المناطق التي كانوا يعيشون فيها حتى عام 2022، لكن الدعاية استحوذت عليهم آنذاك وقرروا حينها الجلاء إلى غرب البلد. وصرحت السلطات الأوكرانية نفسها مؤخرا أن عدد العائدين لا يقل عن 000 150، وعاد 000 50 منهم إلى ماريوبول التي تجري الآن إعادة إعمارها. وفي الأساس، عاد عدد سكان هذه المدينة تقريبا إلى ما كان عليه في أوائل عام 2022. ويمثل ذلك خبرا مدمرا بالنسبة لزيلينسكي وزمرته، ولكن الأكثر تدميرا هو الأسباب التي تدفع الناس إلى الانتقال إلى روسيا، وأهمها عداء مواطنيهم الناطقين باللغة الأوكرانية، والتمييز على أساس اللغة والعقيدة، وعدم وفاء السلطات بوعودها بتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي، والفساد المستشري، والإحجام عن القتال من أجل نظام غير إنساني يتخبط فيه. وبعبارة أخرى، يغادر الأوكرانيون لأنهم لا يطيقون كل مباهج الديمقراطية على الطريقة الأوكرانية التي يشيد بها مؤيدو نظام كييف في خطاباتهم الدعائية. فما نوع الحكومة التي يمكن أن تتحمل هذا الإذلال؟

ثم هناك آفاق التعاون مع الإدارة الأمريكية الجديدة. فقد تجاوز زيلينسكي أحيانا حدود اللياقة الدبلوماسية في تجاهله لاحتمال وصولها إلى السلطة. وحتى لو وضعنا جانبا التوقعات بأن دونالد ترامب سيقطع المساعدة عن أوكرانيا، وهو قرار سيكون بمثابة حكم بالإعدام على القوات المسلحة الأوكرانية، يتضح بشكل متزايد أنه هو وفريقه سيقومون

بمراجعة المساعدة التي سبق أن قُدمت إلى كييف. وذلك الاحتمال هو السيناريو الأكثر رعباً للفاسد الرئيسي في كييف وشركائه. في نهاية المطاف، بلغت سرقاتهم في السنوات الثلاث المنصرمة حداً أذهل حتى الخبراء الغربيين أنفسهم.

فعلى سبيل المثال، كشفت الصحافة البريطانية الأسبوع الماضي عن فضائح نهب هائلة تورط فيها مسؤولون أوكرانيون مقربون من المكتب الرئاسي تتعلق بمشاريع مزعومة لإعادة تأهيل البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. تستند إلى شهادات من مصادر لم تُكشف هويتها لعدد من مسؤولين متوغلين في الفساد يأملون أن تستمر الضربات الروسية على تلك المنشآت وأن كل شيء سيتم تعليقه على مشجب الحرب. ولا ينفك الجنود الأوكرانيون يشكون من الابتزاز والفساد في صفوف الجيش، وأصبح من الصعب على السلطات إخماد أصواتهم. وتبين أن كثيرا من المنشآت الدفاعية التي رُصدت لها ملايين الدولارات ليست سوى حبر على ورق ولا وجود لها في الواقع. وأقر بيوتر كولبا وزير العمل البولندي السابق في مقابلة أجريت معه قبل أيام بأن ما بين 30 إلى 50 في المائة من الأموال الغربية تُنهب بصورة منتظمة في أوكرانيا منذ بداية الأزمة. يقول إن حجم الأموال المنهوبة كان كفيلاً بوضع ميزانية لدعم أوكرانيا على مدار عام. وهذا بالطبع ليس سوى غيض من فيض. هل بوسع أعضاء المجلس استيعاب حجم ما يُنهب؟ وهو مصرح به ويجري التستر عليه من أعلى السلطات.

لا عجب في أن السلطات الأوكرانية تبذل قصارى جهدها لإحباط أي تدقيق في الأموال المخصصة. وأفضل طريقة لذلك هي إثارة تصعيد غير مسبوق، مما يجعل كل الأمور الأخرى تبدو تافهة بالمقارنة. كما تعمل الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها بنشاط على تحريض كييف – ويبدو أنها ستبذل كل ما في وسعها في الوقت المتبقي لإحداث فوضى لكل من روسيا والفريق الجديد في البيت الأبيض. ليس هذا بالأمر المستغرب – فالفساد على الصعيد الدولي يحتاج إلى طرفين، لذا فإن المسؤولين في فريق بايدن لديهم على الأرجح ما يكفي من أسباب لخشية إجراء تدقيق مالي بشأن شركائهم في كييف. لهذا السبب نسمع الآن الكثير من التخويف من القوات الكورية الشمالية، كما سمعنا من قبل قصصاً عن القذائف الإيرانية. أتساءل ما عساه أن يكون في جعبة كييف وشركائها الغربيين من حيل جديدة. سواء كانوا من كوكب المريخ أم كائنات فضائية خضراء، فالأمر سيان – فلا داعي للبراهين، تكفي الاتهامات وحدها.

كان من الممكن أن تمر حيل المسؤولين الأوكرانيين الفاسدين ومتواطئيهم في الغرب مرور الكرام، لو لم يقامروا في محاولتهم لطمس آثارهم بالسلام العالمي ويدفعوا بنا جميعاً – أياً كان موطننا – نحو شفا صراع عالمي مدمر. هذا عين ما حدث حين منحت إدارة بايدن، ومن بعدها أتباعها الأوروبيين، الأذن للجيش الأوكراني باستخدام قذائف طويلة المدى في شن هجمات على أهداف داخل الأراضي الروسية. ولم يضيع زيلينسكي وقتاً، كما هو متوقع – فقد تعرضنا حتى الآن لموجتين من هذه الهجمات. في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلقت ست منظومات قذائف تكتيكية عسكرية أمريكية الصنع، وتبعها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر هجوم مركب باستخدام قذائف ستورم شادو بريطانية الصنع ومنظومة قذيفة مدفعية سريعة التنقل أمريكية الصنع. واستهدفت الموجتان منشآت عسكرية في منطقتي بريانسك وكورسك. لكنها لم تصب أهدافها بفضل دقة منظومات دفاعنا الجوي، إلا أن المواجهة الإقليمية في أوكرانيا التي حرض عليها الغرب قد باتت منذ تلك اللحظة، وكما أكدنا مراراً، تحمل سمات صراع عالمي.

ردًا على استخدام أسلحة طويلة المدى أمريكية وبريطانية الصنع، نفذت القوات المسلحة الروسية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر هجوماً مركبا استهدف منشأة عسكرية أوكرانية. في تلك العملية، استخدمت روسيا لأول مرة واحدة من أحدث منظوماتها للقذائف متوسطة المدى – مستعينة بقذيفة تسيارية فرط صوتية مزودة برأس حربي غير نووي. وشهد المختصون الغربيون الذين يساعدون أوكرانيا بأم عينهم قدرات هذا السلاح الذي لا يضاهى عالميا.

غير أن نظام زيلينسكي لم يستجب على ما يبدو لتحذيرنا وارتأى أن يختبر عزمنا من جديد. فقد أفادت وزارة الدفاع الروسية أمس، 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أن الجيش الأوكراني شن خلال الأيام الثلاثة

الماضية هجومين باستخدام قذائف غربية طويلة المدى استهدفت منشآت في منطقة كورسك. استخدمت 12 منظومة قذائف تكتيكية عسكرية أمريكية الصنع المعروفة باسم "أتاكمز" وتم إسقاط معظمها. إلا أن الهجومين أسفرا عن سقوط ضحايا وإلحاق أضرار طفيفة في الميدان.

ماذا يمكننا أن نضيف أيضاً؟ ما علينا سوى الانتظار. ستواجَه كل موجة تصعيد من جانب الدول الغربية برد قاطع ومماثل. سأقولها بصراحة – نحن نرى أن لنا كامل الحق في استخدام أسلحتنا ضد المنشآت العسكرية لتلك البلدان التي تجيز استخدام أسلحتها لضرب منشآتنا. كما نطلب من تلك البلدان مراعاة أنه لا وجود اليوم، في أي مكان بالعالم، لما يمكنه صد أسلحتنا فرط الصوتية الأكثر تطوراً – فالمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف أمريكية الصنع في أوروبا لا يمكنها اعتراضها. لقد حذرناهم من ذلك، لكنهم قد حسموا أمرهم. لقد قلنا مراراً إننا مستعدون للتفاوض. وطرحنا مقترحات محددة. كانت آخر محاولة في حزيران/يونيه الماضي، غير أن رأس النظام في كييف والغرب اختارا التصعيد مرة تلو الأخرى. كان ذلك خياراً متعمداً منهم، برغم ما فيه من تهور واضح.

من وجهة نظرنا، فإن التصعيد المتعمد من جانب الولايات المتحدة وحلفائها هو ما يجب مناقشته اليوم في هذه القاعة، إذ إن النزاع العالمي الذي يخاطرون بإشعاله – بالنظر إلى الأسلحة المتطورة المستخدمة – لن يرحم أحدًا. وبالطبع، سيلتزم ممثل نظام كييف الصمت حيال هذا، فالدبلوماسية الأوكرانية لا هم لها اليوم سوى إنقاذ زيلينسكي وزمرته، ولو أدى ذلك إلى دفع العالم برمته إلى أتون الحرب. نناشد كافة أعضاء المجلس التمعن في ذلك وتفادي الخطأ عند تحديد أولوياتهم ومنهجهم.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

إننا ندين الهجمات الروسية التي شنت مؤخرا على مناطق مختلفة في أوكرانيا. نشعر بالجزع من ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وحجم الدمار الذي لحق بالمنشآت المدنية، وخصوصا في خاركيف وأوديسا وزابوريجيا. مع حلول فصل الشتاء، باتت قرابة 150 ألف عائلة، فضلاً عن المستشفيات والمدارس والمنشآت التجارية، بلا تدفئة في منطقتي دنيبرو وإيفانو – فرانكيفسك.

إن سويسرا، التي شجبت العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا – الذي بدأ منذ ما يزيد عن 1 000 يوم في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة – تعرب عن قلقها الخاص حيال المسائل التالية.

أولاً، نرصد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الضحايا المدنيين وحجم الدمار الذي لحق بالمنشآت المدنية. نذكّر بأن الهجمات ضد المدنيين أو الأعيان المدنية محظورة. ويتعين على كافة الأطراف التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما القواعد التي تحكم سير الأعمال العدائية، وضمان حماية السكان المدنيين واحترام حقوق الإنسان.

ثانياً، لا يزال يساورنا القلق من استمرار هشاشة أوضاع السلامة والأمن النوويين، وتحديداً في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. أصبحت كافة المنشآت النووية في أوكرانيا مهددة نتيجة استمرار استهداف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. إن سويسرا تدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها الحيوي، كما وصف مديرها العام مراراً في هذه القاعة، وخاصة المبادئ الأساسية الخمسة لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

أخيراً، نعرب عن استيائنا من التداعيات السلبية للعدوان العسكري الروسي على الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة برمته. ندين تهديدات روسيا المتواصلة باستخدام الأسلحة النووية، كما نستنكر ما ورد من تقارير عن هجوم باستخدام قذيفة تسيارية أطول مدى ضد أوكرانيا. تظهر هذه التطورات التداعيات السلبية للمستجدات على امتداد العقد المنصرم، لا سيما في إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتعليق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتشير تقارير مثبتة إلى أن قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تنتشر في روسيا فحسب، بل تشارك فعليا في المعارك. إن تكثيف الدعم الخارجي للعدوان العسكري الروسي سيمثل أيضاً انتهاكاً خطيراً لقرارات المجلس بشأن عدم الانتشار. إضافةً إلى ذلك،

يؤكد التقرير الأخير الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام عامل من عوامل مكافحة الشغب في أوكرانيا وسيلةً من وسائل الحرب في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال يساور سويسرا بالغ القلق إزاء استخدام روسيا المتكرر للألغام المضادة للأفراد. وتعرب عن بالغ قلقها أيضاً إزاء الإعلان الأخير عن نقل الألغام المضادة للأفراد إلى أوكرانيا. وقد يكون لهذا التطور غير المسبوق في تاريخ اتفاقية أوتاوا تداعيات تتجاوز هذا السياق. وندعو جميع الدول إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المنضوية تحت اتفاقية أوتاوا.

وتدعو سويسرا جميع الدول إلى احترام التزاماتها القانونية وتحث روسيا مرة أخرى على وقف جميع الأعمال العدائية فوراً وسحب قواتها من كامل الأراضي الأوكرانية. وتعتقد سويسرا، بوصفها عضواً في مجلس الأمن، أن هذه الهيئة تتحمل مسؤولية وواجب الاستجابة للدعوة المشتركة على نطاق واسع من أجل إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا. ونؤكد مجدداً التزامنا بدعم جهود السلام القائمة على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي السلامة الإقليمية والسيادة. وتواصل سويسرا دعم الأمين العام في التوصل إلى حل سلمي وتظل على استعداد للإسهام في جميع التدابير الرامية إلى تعزيز السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة وأشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لم يمض وقت طويل على قيام أعضاء المجلس، في الجلسة المعقودة يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9788)، بإدانة العدوان الروسي بوضوح مرة أخرى. وأكدت اليابان، ممثلة بوزير الدولة فوجي، التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وتضامننا مع أوكرانيا. ولكن روسيا تجاهلت النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي ونفذت مرة أخرى هجومًا صاروخيًا واسع النطاق على أوكرانيا، مما تسبب في وقوع ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء. ويجب ألا نغض الطرف عن هذه الحالة الجديدة المتدهورة.

تشن روسيا باستمرار هجمات على أوكرانيا مستخدمةً الأسلحة التي زودتها بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد نُشرت قوات كوريا الشمالية في روسيا وهي الآن تشارك في القتال ضد أوكرانيا. يشكل ذلك انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وندين بأشد العبارات هذا التعاون العسكري غير القانوني وغير المبرر وغير المقبول بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي لا يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة وخارجها. ونكرر أيضاً التأكيد على قلقنا البالغ إزاء التعاون العسكري بين إيران وروسيا.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يتغاضى مجلس الأمن عن تنقيح روسيا لسياستها النووية الأسبوع الماضي. لقد أدلت روسيا مراراً وتكراراً بملاحظات واتخذت إجراءات تشير إلى استخدام الأسلحة النووية في عدوانها. لن تتغاضى اليابان أبداً، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري أثناء الحرب، عن تهديدات روسيا النووية، ناهيكم عن استخدامها للأسلحة النووية.

وينبغي ألا يسعى أعضاء مجلس الأمن إلى تحقيق السلام بطريقة تتجاهل سيادة أوكرانيا وينبغي ألا يطالبوا بوقف التصعيد من الجانبين على قدم المساواة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى مكافأة المعتدي. وينبغي ألا نخلط بين المدافع والمعتدي. ويجب تحقيق سلام عادل ودائم يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة مراراً وتكراراً بما لا يدع مجالًا للشك هذا الهدف. ونود أن نكرر ما يستحق التكرار: إن أوكرانيا لا تشن حربًا اختيارية؛ فقد أُجبرت أوكرانيا على القتال وهي تدافع عن نفسها. فروسيا هي التي شنت حربًا عدوانية غير مسبوقة باستفزاز.

وينبغي ألا تنجح أبداً محاولات تغيير الوضع الراهن بالقوة. وسيكون للسماح بهذه الأعمال تداعيات في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على الجميع في المستقبل. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لوقف المعتدي بدلاً من السعي إلى سلام زائف أو مكافأة المعتدي. ولا يتعلق الأمر باختيار أحد الجانبين بين أوكرانيا وروسيا؛

فالمسألة تتعلق إما بالتقيد بميثاق الأمم المتحدة أو تجاهله. وتطالب اليابان مرة أخرى وبقوة بانسحاب روسيا من أوكرانيا فوراً ودون شروط. وتواصل اليابان الوقوف إلى جانب أوكرانيا.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

إن التطورات الأخيرة التي حدثت في أوكرانيا وروسيا على حد سواء مقلقة جداً. ويُشكل استخدام أنواع جديدة من الأسلحة المدمرة في هذا النزاع مثل القذائف المتوسطة والطويلة المدى تصعيدًا خطيراً. ولا يمكن أن يؤدي هذا التصعيد إلا إلى تفاقم الحالة المتوترة بالفعل التي تسببت في مقتل الكثير من الضحايا الأبرياء في أوكرانيا وروسيا. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى ضبط النفس والتراجع عن هذا الخطاب التصعيدي على وجه الاستعجال لتجنب السيناريو الأسوأ.

وقد حذّرت الجزائر مراراً وتكراراً – وتحذر مرة أخرى اليوم – من عقلية المواجهة والاستقطاب السائدة في هذا النزاع. وقد يقودنا التصعيد إلى حالات غير قابلة للسيطرة والتنبؤ لا يرغب أحد في حدوثها. لقد آن الأوان لتصحيح الاتجاه وتفضيل الدبلوماسية والحوار والتفاوض. ولا يمكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووقف إراقة الدماء إلا بالحوار والتفاوض. إن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد الذي يجلب السلامَ والأمن إلى أوكرانيا وروسيا والمنطقة بأسرها. ومن الأهمية بمكان أن يختار الطرفان مسار التهدئة وأن ينخرطا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حوار وتفاوض حقيقيين. وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مقبول من الطرفين لهذا النزاع بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع مراعاة جميع الشواغل الأمنية. وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بدور حيوي في تهيئة الظروف التي يمكن أن تيسر الحوار بين الطرفين من أجل التوصل إلى هذا الحل وإنهاء هذه الحرب.

إن التصعيد هو المسار المباشر نحو الفشل. ويجب أن نغير الاتجاه. فلنعطِ الدبلوماسية فرصة حقيقية. ينبغي أن يكون السلام والأمن خيارنا الوحيد.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته. وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

لا يزال بالغ القلق يساور سيراليون إزاء تصاعد الحالة الأمنية وتدهور الحالة الإنسانية في نزاع استمرّ لما يقرب من ثلاث سنوات. وتصاعدت حدة النزاع على نحو كبير في الأشهر الأخيرة واتسعت رقعة ساحة المعركة، مع تكثيف الطرفين للعمليات الهجومية. وأحاطت سيراليون علماً قبل أسبوع في هذه القاعة (انظر S/PV.9788) بالعديد من التقارير الإخبارية التي تفيد برفع القيود المفروضة على استخدام القذائف الطويلة المدى لضرب أهداف داخل الاتحاد الروسي في أعقاب تقارير استخباراتية ومن مصادر مفتوحة تفيد بأن قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشارك الآن في القتال في منطقة كورسك. وذكرنا أن هذا الأمر سيشكل تصعيدًا خطيراً للنزاع في حال تأكدت هذه التقارير.

ونحيط علمًا اليوم برسالة أوكرانيا المؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والتي تفيد بأن الاتحاد الروسي استخدم قذيفة جديدة متوسطة المدى في 21 تشرين الثاني/نوفمبر لمهاجمة مدينة دنيبرو وأنه يواصل شن غارات مكثفة بالقذائف والطائرات المسيرة ضد المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية الحيوية. وإذا تأكدت هذه الأفعال، فإنها تمثل تصعيدا خطيرا في النزاع.

علاوةً على ذلك، نحيط علما بالتقارير الواردة من أوكرانيا عن استمرار الهجمات المتعددة التي تستهدف منشآت الكهرباء والغاز وتلحق الضرر بها على الرغم من اقتراب فصل الشتاء، كما تستهدف العديد من المرافق المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا. وقد سبق أن أكدنا عدة مرات في مجلس الأمن على مدار هذا العام أن الاستهداف المتعمّد للمناطق السكنية أو المدنية والبنية التحتية المدنية والخدمات الأساسية، مثل المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والطاقة، أمر غير مقبول ومحظور بموجب القانون الدولي. وهو يشكل تهديداً كبيراً لأمان وسلامة أضعف الفئات السكانية المشمولة بالحماية وانتهاكا

للمبادئ الأساسية للإنسانية ومبادئ القانون الدولي الإنساني. كما تعتبر سيراليون الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية والأهداف المحمية تصرفا غير مقبول. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع وقوع المزيد من الضحايا المدنيين وتجنب إلحاق ضرر بالبنية التحتية الحيوية.

كما لا تزال الحالة الأمنية المتدهورة تخلف عواقب إنسانية مدمرة على السكان المدنيين. وتسلط آخر المستجدات الواردة من فرق المعونة التابعة للأمم المتحدة الضوء على الأزمة الإنسانية المتفاقمة في جميع أنحاء أوكرانيا، لا سيما في مناطق خط المواجهة في الشمال الشرقي والجنوب، بسبب تكثيف الهجمات. وقد حذّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن المدنيين المتبقين في المجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية في دونيتسك وخاركيف وخيرسون ودنيبروبتروفسك وزابوريجيا يواجهون ظروفًا معيشية صعبة من المتوقع أن تزداد سوءا مع اقتراب فصل الشتاء.

وأدت الهجمات المبلغ عنها على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا إلى انخفاض كبير في قدرة البلد على توليد الكهرباء، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي يوميا عن ملايين الأشخاص في جميع أنحاء أوكرانيا. وتحدّ هذه الانقطاعات، التي غالبا ما تستمر لساعات طوال، من إمدادات المياه المتاحة ومن إمكانية استخدام شبكات الهاتف المحمول والإنترنت والمواصلات العامة. وهي تعطل قدرة الأطفال على التعلم وحتى على حضور الدراسة عن بُعد. ومع اقتراب أوكرانيا من فصل الشتاء الثالث منذ بداية النزاع في شباط/فبراير 2022، تشعر سيراليون بقلق عميق من أن الهجمات المتكررة على البنية التحتية للطاقة من المتوقع أن تؤدي إلى تفاقم التحديات التي سيواجهها المدنيون، مع احتمال تعطل الخدمات الأساسية مثل المياه والغاز والتدفئة.

ونشير إلى أنه لتلبية الاحتياجات الخاصة بفصل الشتاء، أطلقت دوائر العمل الإنساني خطة الاستجابة لفصل الشتاء 2025-2024، والتي دعت إلى توفير 492,1 مليون دولار لدعم 1,8 مليون شخص بالمساعدات الإنسانية الضرورية المتعلقة بفصل الشتاء، كما هو مبين في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024. وتهدف تلك الخطة إلى دعم التأهب والاستجابة في الوقت المناسب. وتدعو سيراليون المجتمع الدولي إلى دعم الخطة.

إن التصعيد الحاد للنزاع والعدد المثير للقلق من الضحايا المدنيين وعواقبه الإنسانية المدمرة على المدنيين، بمن فيهم المسنون والنساء والأطفال في أوكرانيا، كلها أمور ضرورة إنهاء العنف. ويجب على جميع أطراف النزاع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والامتناع عن مواصلة التصعيد والتوقف عن السعي وراء خيار كسب الحرب في ساحة المعركة بأي ثمن. وينبغي أن يكون الحوار والدبلوماسية الأداتين الأساسيتين المستخدمتين لتمهيد الطريق نحو حل سلمي للنزاع.

أود أن أختتم بياني بحثّ جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية، بما فيها البنية التحتية للطاقة، لضمان توفر الخدمات الأساسية لسلامة المدنيين واستقرارهم. وأود أيضا أن أكرر ما ذكره وفد بلدي في الأسبوع الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.9788): لا يُصنع السلام بين الأصدقاء، بل بين أطراف متناحرة. وفي هذا الصدد، يتطلب تحقيق السلام الحقيقي التغلب على العداوة ورأب الصدع وتعزيز الحوار حيثما ترسخت مشاعر عدم الثقة والعداء. وهو ينطوي على التسوية والمصالحة واستعداد طرفي النزاع في أوكرانيا لإعلاء التعايش والمصلحة العامة على مظالمهما أو مصالحهما الفردية. وعلى هذا المنوال، تتعاظم أهمية السلام وقدرته التحويلية عند تحقيقه بين أولئك الذين كانوا خصوما في السابق، كما هو الحال في النزاع الحالي.

لذلك، تكرر سيراليون دعوتها إلى اتخاذ خطوات مجدية من أجل وقف فوري وغير مشروط للأعمال العدائية وإلى بذل جهود دبلوماسية بناءة وشاملة للجميع للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع. وإذ نتخذ هذه الخطوة الهامة، فإننا نكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا – وبالمثل بالنسبة للاتحاد الروسي. ويجب أن تؤخذ الشواغل المشروعة لجميع

الأطراف في الاعتبار من أجل إيجاد حل سياسي ودبلوماسي، على النحو المنصوص عليه في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يظل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، ثابتا في التزامه بدعم السعي لتحقيق السلام العادل والمستدام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

قبل أيام قليلة، أعلنت روسيا أنها نفذت ضربة في دنيبرو بأوكرانيا باستخدام قذيفتها التسيارية المتوسطة المدى من طراز أوريشنك لأول مرة. وترافقت تلك الضربة التي ألحقت أضرارا بالمناطق المدنية مع تصريحات تهديدية من روسيا تجاه الدول التي تدعم حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس. ولذلك، فإن روسيا تختار التصعيد في هذه الحرب العدوانية الوحشية وغير القانونية التي تشنها بكامل إرادتها على أوكرانيا. وينبغي ألا يخفي أي من الذرائع التي قدمتها روسيا لتبرير حربها حقيقة أن روسيا هاجمت أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. إنها تطيل أمد هذه الحرب، في حين أنها تستطيع وضع حد لها دون أي خطر على أمنها من خلال وقف عملياتها العسكرية وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا – كما أمرت محكمة العدل الدولية منذ آذار/مارس 2022.

لقد اختارت روسيا الاستخفاف بالقانون الدولي الإنساني في محاولة لكسر مقاومة الشعب الأوكراني. فمنذ عدة أشهر وهي تشن حملة واسعة النطاق من الضربات الجوية ضد المناطق السكنية والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

وقد اختارت روسيا أيضا أن تُعرّض بنية عدم الانتشار الدولي للخطر بشراء طائرات مسيرة وذخائر وقذائف تسيارية من إيران، ومن كوريا الشمالية – على الرغم من تصويتها تأييدا لقرارات مجلس الأمن التي تعتبر هذه الأعمال انتهاكا. وتوجد الآن قوات كورية شمالية منتشرة على الأراضي الروسية وإذا ما شاركت هذه القوات في القتال، فإن ذلك سيشكل تصعيدا إضافيا.

في هذا النزاع، هناك طرف معتدٍ هو روسيا التي لم تعد تتردد في انتهاك مجموعة من أحكام القانون الدولي ومواصلة التصعيد بهدف الاستمرار في حرب الغزو التي تشنها. وهناك أيضا بلد يتعرض للهجوم، وهو أوكرانيا، ولها الحق بموجب الميثاق في الدفاع عن استقلالها وسلامة أراضيها. وتواصل فرنسا وقوفها إلى جانب أوكرانيا وشعبها، بما في ذلك تزويدهم بالدعم العسكري الذي يحتاجونه لممارسة حقهم في الدفاع عن النفس بشكل فعال. وينبغي أن نتذكر أن هذا الحق يشمل إمكانية ضرب المواقع العسكرية في روسيا عند استخدامها في سياق الحرب العدوانية على أوكرانيا. ويجب أن تكون أوكرانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وعلى الدخول في مفاوضات من أجل تحقيق سلام قابل للاستمرار عندما ترغب في ذلك.

ولا يمكننا أن ندع روسيا تستفيد من أي تقصير في جهودنا المتضافرة. إن السماح لهذه الحرب العدوانية بتحقيق هدفها المنشود يعني القبول بفوضى دولية تسود فيها شريعة الغاب وتعلو فيها القوة على القانون. وسنظل ملتزمين بتحقيق سلام عادل ودائم وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد ينتشا، على إحاطته.

ناقشنا في الأسبوع الماضي آثار الغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا، المستمر منذ 000 1 يوم. وللأسف، نجتمع اليوم مرة أخرى في هذه القاعة لتناول تطور خطير في هذه الحرب غير المبررة. في الأسبوع الماضي، سلطت الضوء على أن روسيا تقوض النظام الدولي والنظام العالمي لمنع الانتشار النووي (انظر S/PV.9788) غير أن التطورات الأخيرة خلال الأسبوع الماضي أكثر إثارة للقلق.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت روسيا عن تغيير عقيدتها النووية. وتجيز هذه العقيدة النووية الجديدة الرد النووي على عدوان من دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إذا أيدته دولة حائزة للأسلحة النووية، وبالتالي خفض عتبة الاشتباك النووي.

وإضافة إلى ذلك، أطلقت روسيا قذيفة تسيارية متوسطة المدى، ويمثل هذا الهجوم المرة الأولى التي تُستخدم فيها هذه المنظومات في القتال. ومما يثير القلق أن روسيا تطمس بشكل خطير الخطوط

الفاصلة بين الحرب التقليدية والحرب النووية باتخاذ هذه الإجراءات التصعيدية.

وتزداد الحرب في أوكرانيا تعقيدا بالتورط الكامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيها. في البداية، أيدت كوريا الشمالية غزو روسيا لأوكرانيا وكانت واحدة من خمس دول أعضاء فقط صوتت ضد قرار الجمعية العامة دإط–1/11 في 2 آذار/مارس 2022، المعنون "العدوان على أوكرانيا"، الذي شجب العدوان وطالب بالانسحاب الكامل للقوات الروسية.

ومنذ آب/أغسطس 2023 تقريبا وحتى الآن، شحنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطيةحوالي 000 20 حاوية إلى روسيا. وتشير التقديرات إلى أن بيونغ يانغ قد زودت روسيا بحوالي 9,4 ملايين دانة مدفعية، حتى الآن. وعلاوة على ذلك، لم تقم كوريا الشمالية مؤخرا بنقل ذخائر فحسب، بل ونقلت منظومات لإطلاق المدفعية. وتقدر حكومة بلدي أنه جرى تسليم حوالي 150 وحدة من مدافع هاوتزر عيار 170 ملم وراجمات صواريخ عيار 240 ملم إلى روسيا.

وأُرسلت حوالي 000 11 من جنود كوريا الشمالية إلى روسيا، ويشارك بعضهم الآن فعليا في العمليات القتالية في إقليم كورسك. وبينما تحقق حكومة بلدي في معلومات استخباراتية محددة تتعلق بالخسائر البشرية التي تكبدتها كوريا الشمالية، فلا يزال العدد المقدر للضحايا غير مؤكد.

إن تسارع وتيرة التطورات في هذه الأيام تجعل من الصعب علينا حتى مواكبة الأحداث الجارية. غير أن هناك شيئا واحدا واضحا: فهذه الأنشطة كلها انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن المتعددة.

وتنطوي مشاركة كوريا الشمالية المتزايدة في الحرب الروسية ضد أوكرانيا على آثار خطيرة.

أولا، مع وجود قوات وأسلحة كورية شمالية في ساحة المعركة، فإن النزاع بين روسيا وأوكرانيا يكتسب طابعا دوليا ويتطور إلى مواجهة أوسع نطاقا. ويمكن لروسيا الآن أن تعتمد على موارد عسكرية وأيدي عاملة إضافية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قدراتها العملياتية ودعم جهودها العسكرية. بل إننا نواجه الآن في الواقع احتمال نشر عدد إضافي من جنود كوريا الشمالية، حيث قد يلزم نشر مزيد من الأفراد لتكملة مستويات القوات الحالية والحفاظ عليها.

ثانيا، إن مشاركة كوريا الشمالية مشاركة كاملة في الحرب تتيح لبيونغ يانغ إمكانية أكبر للاستفادة من الموارد والتكنولوجيا العسكرية الروسية. وترى حكومة بلدي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تحصل من روسيا، مقابل إرسال قواتها، على منافع اقتصادية فحسب، بل وحصلت أيضا على قذائف ومعدات مضادة للطائرات من أجل تعزيز منظومات دفاعها الجوي الضعيفة.

ويمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحصل على تكنولوجيا ومواد ومعدات عسكرية متقدمة للنهوض ببرنامجها النووي غير القانوني. وبدعم مباشر من روسيا، من المرجح أن تكثف كوريا الشمالية، التي تزداد جرأة، سعيها لتحقيق طموحاتها النووية غير المشروعة وأعمالها الاستفزازية، وبالتالي زيادة زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

ثالثا، نشهد حاليا تواطؤا مشؤوما: أي عضو دائم في مجلس الأمن، لديه تكنولوجيا عسكرية من الدرجة الأولى وعتبة نووية منخفضة، يتعاون مع نظام فقير ومعزول، معروف بقمع شعبه بوحشية، يرسل زعيمه جنودا إلى ساحات القتال البعيدة، لاستخدامهم في الأساليب الروسية المتهورة، بينما يقوم بتحويل رواتبهم من روسيا إلى النظام وتمويل التطوير غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل. ويمكن لهذا التواطؤ، إذا ترك بدون ردع، أن يهز بشدة أسس النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا في إدانة هذا التواطؤ والدعوة إلى وقف العملية غير القانونية فورا.

في الختام، تحث جمهورية كوريا مرة أخرى روسيا وكوريا الشمالية على وقف تعاونهما العسكري وسحب قواتهما على الفور. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنؤكد من جديد موقفنا الثابت الداعم لأوكرانيا في الدفاع عن شعبها وأراضيها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وسترد

جمهورية كوريا بحزم، من جانبها، على أي تهديدات لأمننا القومي، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وستتخذ التدابير المناسبة تبعا للتطورات اللاحقة ذات الصلة بالتعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته المفصلة.

بعد مرور أكثر من ألف يوم على بدء غزو أوكرانيا، نواجه سيناريو اتخذ بعدا جديدا. يهدد التصعيد المستمر للعنف واستخدام أسلحة مدمرة بشكل متزايد بأن نبلغ نقطة اللاعودة، مما يهيئ مناخا من عدم اليقين والخوف يتردد صداه عالميا.

وقبل تسعة أيام فقط، ذكّرت وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو المجلس بالعواقب المدمرة للحرب (انظر S/PV.9788). فقد قُتل ما يزيد على 12 000 مدني، من بينهم أكثر من 600 طفل. وتحولت مدن بأكملها إلى أنقاض. ودُمرت البنية التحتية المدنية، بما فيها أكثر من 1 300 مدرسة و 580 مرفقا طبيا، تدميرا منهجيا.

لقد أصبحت أوكرانيا واحدة من أشد الأماكن تلوثا بالألغام في العالم، حيث إن حوالي ربع أراضيها ملوثة بالألغام. والتهديد المتمثل في حلول شتاء مدمر، يفاقمه تدمير البنية التحتية الحيوية والهجوم المستمر على شبكة الطاقة في أوكرانيا، يعرض للخطر ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء. وإضافة إلى ذلك، فإن تزايد خطر وقوع حادث نووي في مناطق مثل زابوريجيا يؤكد خطورة الحالة. وما دامت الحرب مستمرة، ستستمر الاحتياجات الإنسانية. يجلب الشتاء تحديات جديدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان استجابة إنسانية مستدامة ومنسقة، مع إعطاء الأولوية لمن يعيشون في المجتمعات المحلية الواقعة على الخطوط الأمامية والمناطق المحيطة بها. ويشمل ذلك تعزيز الخدمات الأساسية، مثل الصحة النفسية، وكذلك الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للضحايا، لا سيما الأطفال والنساء، الذين عانوا من صدمات يتعذر علاجها.

وإلى أن يعود السلام، يجب على الأطراف أن تمتثل لقواعد القانون الدولي امتثالا صارما، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويشمل ذلك التزاماتها بحماية السكان المدنيين والتقيد الصارم بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة.

لا يمكننا التقليل من شأن المخاطر التي يشكلها المزيد من تصعيد النزاع وآثاره على الأمن الدولي. وعلى الأطراف أن تتصرف بمسؤولية وتتحلى بضبط النفس، وأن تتجنب أي عمل من شأنه أن يقودنا إلى شفا مواجهة أوسع نطاقا. وبالتالي، فإن حشد الآلاف من الجنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقة النزاع ومشاركتهم المحتملة في الأعمال العدائية أمر مثير للقلق. وبالمثل، يجب تجنب استخدام الأسلحة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة.

وقد حان الوقت لوضع حد للعنف والدمار. فالمواطنون الأوكرانيون والروس يستحقون العيش في سلام. ولا يسع العالم تحمل نزاع ينطوي على حجم أبعاد أكبر. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف الحوار والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وكما ذكرت قبل أسبوع (انظر S/PV.9788) عقد المجلس ما يقرب من 100 جلسة رسمية في صيغة مفتوحة، منذ فبراير/شباط 2022، الأمر الذي أتاح لنا التعبير عن مواقفنا. وقد حان الوقت لكي نستكشف جميع الأدوات والطرائق المتاحة، حتى لا يتحول هذا المنتدى إلى منصة لتكرار الكلام من دون أن يترجم إلى أفعال ملموسة لاستعادة السلام.

وقد برز قاسم مشترك، خلال هذه المناقشة، في البيانات: أولاً، الحاجة إلى الاحترام غير المقيد للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي وفي ميثاق الأمم المتحدة، وثانياً، ضرورة تعزيز التهدئة استجابة للمخاطر التي يشكلها هذا النزاع. وتؤيد إكوادور تلك الدعوات بالكامل وتعيد تأكيد دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. كما تعيد إكوادور تأكيد استعدادها لدعم أي مبادرة تجعل من الممكن إحراز تقدم نحو حل تفاوضي يؤدي إلى سلام عادل ومستدام على أساس القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أبدأ بشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته اليوم.

لقد شهدنا الأسبوع الماضي مرور 000 1 يوم على بدء روسيا غزوها غير القانوني واسع النطاق لأوكرانيا. وذكّرنا بالتأثير المدمر الذي خلفته الحرب على الشعب الأوكراني والعالم، وأكدنا التزامنا الثابت بضمان حصول أوكرانيا على الدعم الذي تحتاج إليه للدفاع عن نفسها وتحقيق سلام عادل ودائم، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبت الرئيس بوتين مراراً وتكراراً أن لا رغبة له في هذا السلام. وفي الأسابيع والأشهر الأخيرة، كثفت روسيا هجماتها على أوكرانيا.

أولاً، كثفت من استخدام القنابل الانزلاقية العشوائية ضد المدن الأوكرانية. وأعلنت الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، أن عدد القتلى المدنيين منذ فبراير/شباط 2022 تجاوز 000 10، مع إصابة أكثر من 500 18.

ثانيًا، كثفت روسيا من استهدافها المتعمد للبنية التحتية المدنية للطاقة. وتلك جريمة حرب، وتعرض حياة الملايين من الأوكرانيين لخطر شديد خلال أشهر الشتاء الباردة.

ثالثًا، استخدمت روسيا أسلحة تجريبية. ففي الأسبوع الماضي، أطلقت قذيفة تسيارية متوسطة المدى على دنيبرو. وأوكرانيا ليست حقل تجارب للأسلحة الجديدة.

ويمكنني أن أستطرد، لكن هذا النمط من النشاط المتهور من قبل روسيا لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الحرب ومعاناة الشعب الأوكراني بينما يشكل مخاطر جسيمة على السلم والأمن الدوليين. ولا يوجد هنا سوى معتدٍ واحد ودولة واحدة فقط تنتهك الميثاق. فيجب علينا أن نركز على ردع روسيا عن ذلك العدوان، للسعي إلى وقف التصعيد. ولا أحد يريد السلام أكثر من أوكرانيا، لكن لا بد لأوكرانيا أن تكون قادرة على الدفاع عن مدنييها من هذه الهجمات الوحشية. ولأوكرانيا الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق، وسندعمها في جهودها لتحقيق سلام مستدام.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنوه هنا بما تبقى من وجود لمبعوثي بوتين في مقعد الاتحاد السوفياتي الدائم.

وأود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة، التي طلبتها أوكرانيا رداً على أعمال روسيا التصعيدية الأخيرة. وتشمل تلك الأعمال أول استخدام لقذيفة تسيارية متوسطة المدى لضرب مدينة دنيبرو الأوكرانية واستخدام قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حربها ضد أوكرانيا.

ويظل النشر المستمر لقوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعم روسيا أحد أوضح المؤشرات على عدم رغبة موسكو في وقف التصعيد، إلى جانب إمدادات الأسلحة التي تتلقاها روسيا من بيونغ يانغ منذ أكثر من عام.

وقد تصاعدت الحالة في الميدان، منذ آخر مناقشة للمجلس (انظر S/PV.9788)، ووقعت بالفعل الاشتباكات الأولى للقوات الأوكرانية ضد جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما أبلغنا في وقت سابق، فإن القوات تقاتل تحت هويات منتحلة لأفراد من جنسيات الشرق الأقصى الروسي، باستخدام وثائق مزورة. وهم يعملون في المقام الأول كوحدات أسلحة مختلطة مدربة للعمل في مسرح العمليات العسكرية الأوروبية. وتدخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحرب بشكل كامل الآن. ووفقًا للمعلومات المتاحة، يمكن زيادة قوامها العسكري الحالي البالغ 000 11 فرد بسرعة إلى 000 100.

إن السؤال عما إذا كان نظام بيونغ يانغ يحتاج حقًا إلى هذا العدد الكبير من الجنود المدربين على القتال فقط لمساعدة حلفائه الروس سؤال بياني في أحسن الأحوال. فالإجابة على ذلك السؤال بديهية، وعلى الرغم من أنها قد تكون غير مريحة، فإن الإقرار بهذا الواقع أمر ضروري. وإلا فإن الإجابة المناسبة والملائمة ستكون بعيدة الاحتمال.

فوفقًا للمعلومات المتاحة في العلن، أرسلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من 000 20 حاوية من المدفعية والصواريخ

وغيرها من الأسلحة التقليدية إلى روسيا منذ آب/أغسطس 2023 لتعويض مخزونات روسيا المتضائلة من الأسلحة. ووفقًا لما أوردته استخبارات أوكرانيا العسكرية الدفاعية، زودت بيونغ يانغ موسكو بـ 100 قذيفة تسيارية قصيرة المدى من طراز KN-23 و KN-24. وسُجِّل أول استخدام لتلك الأسلحة من قبل روسيا ضد أوكرانيا، بما في ذلك ضد المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية، في نهاية عام 2023. ووثقت أوكرانيا، في 2024، إطلاق ما يقرب من 60 قذيفة من تلك القذائف، ما يمثل ثلث جميع الهجمات بالقذائف التسيارية التي نفذتها روسيا هذا العام.

علاوة على ذلك، تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن مجتمع الخبراء إلى صور الأقمار الصناعية التي تكشف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوم بتوسيع مجمع التصنيع في مدينة هامهونغ. وتجمع تلك المنشأة الصناعية القذائف التسيارية قصيرة المدى من طراز KN-23، التي استخدمتها روسيا ضد أوكرانيا، بما في ذلك استهداف المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية. وتُظهر صور الأقمار الصناعية التي ورد أنها التقطت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر تشييد ما يبدو أنه مبنى تجميع إضافي ومنشأة سكنية جديدة من المرجح أن تكون مخصصة للعمال. وبالإضافة إلى ذلك، وردت مؤخراً تقارير تفيد بأن روسيا تلقت من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدافع هاوتزر ذاتية الدفع من عيار 170 ملم وأنظمة راجمات صواريخ من عيار 240 ملم.

ولأذكر أن نقل القذائف التسيارية، إلى جانب أي أسلحة أخرى وما يتصل بها من عتاد، من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا ينتهك بشكل صارخ قرارات متعددة لمجلس الأمن. ويشكل تدريب الاتحاد الروسي وحدات نظامية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الوحدات التي نُشرت مؤخراً في منطقة كورسك، انتهاكاً للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016).

وفي المقابل، فإن جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يقدمون أو يتلقون أي تدريب أو مساعدة أخرى تتعلق باستخدام الأسلحة يشكلون أيضا انتهاكا للقرارات المذكورة.

نؤكد من جديد أن دعم بيونغ يانغ يقابله ثمن، أي الحصول على التكنولوجيا الروسية المتعلقة بالقذائف والبرامج النووية وغيرها من البرامج العسكرية. ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن هذا الثمن لا تدفعه روسيا بقدر ما يدفعه العالم. إن عدم التصرف بشكل حاسم سيكون أكثر تكلفة في الأجل الطويل من اتخاذ تدابير قوية وفي الوقت المناسب اليوم. نهيب بجميع الدول المسؤولة العمل فورا لمواجهة النظامين الروسي والكوري الشمالي بحزم، ابتداء من زيادة ضغط العقوبات على موسكو وبيونغ يانغ إلى زيادة قدرات أوكرانيا في إطار خطة النصر التي قدمها الرئيس زيلينسكي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) أن يواصلا معالجة مسألة عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي للقرارات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تدعم أوكرانيا أيضا رصد انتهاكات النظامين وتهربهما من تدابير الجزاءات والإبلاغ عنها في إطار الآليات الأخرى المتعددة الأطراف، ولا سيما فريق رصد الجزاءات المتعدد الأطراف المنشأ في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، قام بوتين بخطوة تصعيدية أخرى، تهدف إلى اختبار قدرة العالم على الصمود في وجه الابتزاز النووي الروسي. في ذلك اليوم، عانت مدينة دنيبرو الأوكرانية من هجوم بصاروخ باليستي متوسط المدى قادر على إيصال أسلحة الدمار الشامل. وفقا لتفحص أولي للبقايا، كانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها التعرف على هذه القذيفة على أراضي أوكرانيا. وكانت القذيفة مزودة بستة رؤوس حربية، يحتوي كل منها على ست ذخائر صغيرة. تحركت على طول مسار باليستي، والذي تأثر فقط بالمقاومة الديناميكية الهوائية. شددت مرة أخرى روايات موسكو في أعقاب الضربة، بما في ذلك تعليقات مجرم الحرب السيد بوتين، على نوايا روسيا لإقناع المجتمع العالمي بعدم كفايتها الكاملة – في ذلك الوقت من خلال إظهار استعداده لقتل الأوكرانيين ليس فقط بالوسائل التقليدية، ولكن أيضا بالوسائل النووية. وتحض أوكرانيا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على إدانة قعقعة السيوف النووية غير المسؤولة التي تمارسها روسيا.

وفي الرد على تلك الخطوة التصعيدية، من المهم أيضا أن نتذكر أن تصرفات بوتين في المستقبل ستعتمد بشكل مباشر على قوة وتصميم رد فعلنا. والواقع أن طريقة العمل هذه ما فتئت بسيطة ومباشرة: فإذا نجح ابتزازه وأظهر خصمه ضعفا أو استعدادا للتهدئة، سيتبعه حتما تصعيد جديد وأكثر حدة للعنف والانتهاكات. وبخلاف ذلك، إذا اتُخذت تدابير كافية لردع روسيا والحد من إمكاناتها العدوانية، سيتوقف بوتين. لذلك، فإن الرد على الابتزاز والتهديدات النووية الحالية من جانب الكرملين يجب أن يشمل عقوبات أكثر صرامة وزيادة المساعدة العسكرية للطرف الذي يدافع عن نفسه وشعبه ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، لا نقبل المخاوف حيال تعزيز قدرات أوكرانيا على ضرب أهداف عسكرية على الأراضي الروسية كونها تُرقى إلى "التصعيد". إن هذا التصنيف إما يدل على سوء فهم كامل لطبيعة الصراع والتطورات الحالية على أرض الواقع أو إما أنه تلاعب لصالح المعتدي.

من الجدير بالذكر أن الغزو الواسع النطاق انطلق من الأراضي الروسية في شهر شباط/فبراير 2022. وعلى الأراضي الروسية يتم تشكيل وحدات عسكرية جديدة لاحتلال وتدمير المدن الأوكرانية وقتل الشعب الأوكراني. وعلى الأراضي الروسية يتسارع إنتاج الأسلحة الفتاكة، وهي أسلحة لن تستخدم ضد أوكرانيا فحسب، على الرغم من أوهام الذين يأملون في شراء بضع سنوات من السلام على حساب وجود أوكرانيا. أخيرا، من الأراضي الروسية يجري إطلاق القذائف والطائرات المسيرة والقنابل الجوية الموجهة يوميا، مما يؤدي إلى قتل الأوكرانيين وتدمير هياكلنا الأساسية الحيوية. ويشمل ذلك إطلاق طائرات بدون طيار من إيران وقذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يمكِّن تلك الدول المارقة من اختبار أسلحتها. تم إطلاق أكثر من 500 11 قذيفة ضد أوكرانيا منذ فبراير 2022، وتم نشر أكثر من 000 33 قنبلة جوية موجهة. وخلال الأيام الأربعة الماضية وحدها، أطلقت روسيا 495 مركبة جوية غير مأهولة، إلى جانب صواريخ إسكندر الباليستية وصواريخ جو – أرض موجهة من طراز Kh-59/69.

من بين الأهداف التي تحاول القوات الروسية ضربها محطات النقل الفرعية لمحطات الطاقة النووية لدينا. ففي أعقاب الهجوم الروسي في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن عدة محطات كهربائية فرعية قد تعرضت لمزيد من الأضرار، وهذه المحطات تعتمد عليها محطات الطاقة النووية. بالإضافة إلى ذلك، تم فصل خطوط الكهرباء الرئيسية في أربع محطات من المحطات الفرعية. ويشكل ذلك تهديدا حقيقيا وفوريا للسلامة والأمن النوويين، ليس لأوكرانيا فحسب، بل للقارة بأسرها. تساعد الضربات على الأراضي الروسية في الحد من هذه التهديدات المتعلقة بالحرب. إن أوكرانيا، بخلاف روسيا، لا تستهدف المناطق السكنية أو المستشفيات أو الهياكل الأساسية المدنية. بل إن هدفنا ليس تخويف السكان المدنيين الروس ولكن إضعاف قدرة نظام الكرملين على تهديد أوكرانيا والعالم. كانت مواقع القيادة العسكرية الروسية والمطارات وترسانات المدفعية ومواقع نشر الصواريخ من بين أحدث الأهداف التي ضربتها القوات الأوكرانية. كل هدف يُضرب يعني إنقاذ حياة أوكرانية والحفاظ على منزل شخص ما أو محطة طاقة.

ستواصل أوكرانيا ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وأذكِّر المجلس بأن ذلك الحق لا يفرض قيودا جغرافية على الدفاع ضد هجوم مسلح. وفي الوقت نفسه، لا تجيز المادة 51 للمعتدي إخفاء انتهاكاته تحت ستار الحق في الدفاع عن النفس، لأن الدفاع عن النفس ينطبق في الحالات التي يقع فيها هجوم مسلح أو يكون وشيكا. في شباط/فبراير 2022، كما نتذكر جميعا، لا ينطبق العمل "الوشيك" إلا على خطط روسيا لغزو أوكرانيا – وهي خطط نفتها روسيا، على لسان نائب وزير خارجيتها، في هذه القاعة بالذات قبل أسبوع من الغزو (انظر S/PV.8968).

يجب أن تفهم روسيا أن كل محاولة لتوسيع رقعة الحرب سيكون لها عواقب. وتلك المحاولات ستعمل على إيقاظ الدولة المعتدية، وتعطيل خططها وإجبارها على السلام – سلام شامل وعادل ودائم يستند إلى الميثاق، وليس إلى استرضاء خادع، يذكرنا باتفاق ميونيخ

لعام 1938. يمكن تحقيق السيناريو الأول بطريقتين: من خلال مساعدة أوكرانيا وزيادة الضغط على روسيا. وإذا انتصرت روسيا، سيكون الثمن باهظا للغاية بالنسبة لنا جميعا.

قال أحد المتكلمين اليوم إنه لا يسعه إلا أن يتساءل عما إذا كان يمكن لم شمل المحاصرين في الحرب مع أسرهم، وما إذا كان هناك شخص ما يمكنهم أن يتوجهون إليه بالشكر، وما إذا كان بإمكانهم أن يحظوا بمستقبل سعيد وسلمي. الجواب نعم. هناك 141 دولة في الجمعية العامة بوسعهم شكرها، أي البلدان التي صوتت لإدانة العدوان الروسي في آذار/مارس 2022 (انظر A/ES-11/PV.5)، الجواب نعم، إذ يمكن لهؤلاء الناس التوجه بالشكر إلى 141 دولة وأن يسمون الأشياء بأسمائها الحقيقية، بعد أن صوتت تلك الدول في شباط/فبراير 2023 تأييدا لقرار الجمعية ES-11/6، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا"؛ وتشمل تلك المبادئ السلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

نعم، يمكنهم شكر عشرات الدول التي تساعد أوكرانيا في أنظمة الدفاع الجوي ووسائل تدمير القواعد العسكرية في روسيا التي تطلق منها مئات القذائف لقتل الأطفال والنساء والرجال الأوكرانيين.

أختتم كلمتي بالإعراب عن امتناني العميق لجميع البلدان التي دعمت أوكرانيا خلال ما يقرب من ثلاث سنوات من هذه الحرب الدموية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد سزرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية.

كما ذكرنا، في الأسبوع الماضي تحديدا، اجتمعنا في المجلس في ذكرى المعلم الكئيب، أي مرور 1 000 يوم على غزو روسيا الوحشي وغير المبرر وكان يجدر بتلك الذكرى السنوية الواقعية أن تكون جرس إنذار للمجتمع الدولي. ومع ذلك، اختارت روسيا، بدون رادع، زيادة تصعيد الصراع، مما يدل على تجاهلها الصارخ للقانون الدولي والحياة البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الفاعل والمتزايد الذي تتلقاه روسيا من الدول الأخرى يحول هذه الحرب إلى عمل عدواني جماعي.

لقد كثفت روسيا عدوانها على أوكرانيا بمزيج من التهديدات اللفظية والأعمال العسكرية. والهجمات الأخيرة على دنيبرو في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، استهدفت المدنيين الأوكرانيين والهياكل الأساسية المدنية، باستخدام قذيفة تسيارية متوسطة المدى معدلة من طراز RS-26 Rubezh – أوريشنيك – قادرة على حمل رؤوس حربية نووية، وتمثل مستوى جديدا من الخطر في الصراع مع أوكرانيا. وتشكل هذه الخطوة، مقترنة بمراجعة العقيدة النووية الروسية، مثالا آخر على قعقعة السيوف النووية، مما يزيد من تقويض هيكل الأمن العالمي.

هذا السلوك لا يهدد استقرار أوكرانيا والمنطقة فحسب، بل يزيد أيضا من خطر نشوب صراع أوسع نطاقا وانتشار نووي. إن هدف الكرملين واضح، أي تخويف أوكرانيا ومؤيديها والتأثير على الرأي العام لردع الدعم الدولي، ولكن هذا لن يحدث. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة إلى روسيا مفادها أنه لا تسامح بتاتا مع تهديداتها النووية. وتعارض بولندا بشدة هذه الأعمال المتهورة وتستنكرها وتطالب روسيا بوقف عدوانها وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا والعودة إلى طريق الدبلوماسية.

ونؤكد من جديد أن العمليات الدفاعية التي تقوم بها أوكرانيا لتقليص قدرة روسيا على شن حربها غير المشروعة ممارسة مشروعة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، بما يتماشى تماما مع القانون الدولي والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، تواصل روسيا، بوصفها الطرف المعتدي، انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأي دولة وسيادتها والقانون الإنساني الدولي.

لا بد من محاسبة السلطات والجنود الروس على جميع الجرائم المرتكبة في أوكرانيا. وإذا أفلتت موسكو من العقاب على يد العدالة الدولية، يمكن لعدوانها أن يلتهم الجهات الفاعلة الأخرى باستبدال القانون الدولي بنهج الحق للقوة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عالم يحل

فيه الإكراه والتخويف محل المفاوضات السلمية والمصالحة الدائمة في كل منطقة إقليمية من العالم.

إن أي سلام في المستقبل يجب أن يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويجب أن تتفاوض عليه أوكرانيا وتوافق عليه. ونعتقد أن صيغة السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي تجسد حاليا تلك المبادئ على أفضل وجه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. كذلك أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته الإعلامية.

في الأسبوع الماضي حلت علينا ذكرى مرور 1 000 يوم على غزو روسيا الشامل لأوكرانيا، وهو غزو لا مسوغ له ومن دون سابق استفزاز لأوكرانيا (انظر S/PV.9788). وقد أدليت ببيان في تلك المناسبة في هذه القاعة باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. واليوم نحن مضطرون إلى الاجتماع، مرة أخرى، بعد أن صعَّدت روسيا، مرة أخرى، هجومها بموجة جديدة من التصعيد. في الأيام القليلة الماضية، كثفت روسيا هجماتها الجوية الضخمة على المدن الأوكرانية، مما أسفر مرة أخرى عن مقتل مدنيين أبرياء، بمن فيهم الأطفال. مرة أخرى، ألحقت تلك الهجمات مزيدا من الضرر بالبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، بما في ذلك تعريض السلامة والأمن النوويين للخطر لأن المواقع النووية تحتاج إلى إمدادات طاقة آمنة خارج الموقع. مرة أخرى، وسعت روسيا استخدامها للأسلحة، وأطلقت قذيفة تسيارية جديدة على دنيبرو. ومرة أخرى، عمَّقت تعاونها العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتنشر الآن الآلاف من القوات الكورية الشمالية لدعم حربها العدوانية، في انتهاك لقرارات المجلس.

يشكل كل عمل من هذه الأعمال على حدة، مرة أخرى، تصعيدا غير مقبول وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي. يجب تحميل روسيا المسؤولية الكاملة عن انتهاكاتها. ويعول العالم على جميع أعضاء المجلس للدفاع عن القانون الدولي، ووقف أي مساعدة للحرب العدوانية الروسية، ومساعدة أوكرانيا على إحلال السلام العادل والدائم والشامل.

القوة ليست هي الحق. ولا يمكننا أبدا أن نقبل محاولات تغيير الحدود بالقوة. فالسلامة الإقليمية في صميم ميثاق الأمم المتحدة، ويجب التمسك به. لذلك، سنواصل مرة أخرى دعم أوكرانيا والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ردا على العدوان الروسي، وسنفعل ذلك ما دام الأمر يقتضي ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث – لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا. نؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. اسمحوا لي أن أدلي ببعض العناصر الإضافية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته الإعلامية.

إن النظام الروسي المجرم، بدلا من اختيار وقف التصعيد والاستجابة لنداءات المجتمع الدولي لإيجاد نهاية سلمية لهذه الحرب، قرر مرة أخرى مواصلة التصعيد في أوكرانيا، كما يتضح من إطلاق روسيا لعدد قياسي من ضربات الطائرات بدون طيار على أوكرانيا خلال الأيام القليلة الماضية، حيثما تقع البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك البنية التحتية لمحطات الطاقة النووية، حيث تضررت بشكل خطير هذه المحطات في عدة مناطق. علاوة على ذلك، أطلق الكرملين يوم الخميس الماضي قذيفة تسيارية متوسط المدى على مدينة دنيبرو، مع تحذير مؤداه أنه سيتبع ذلك المزيد من القذائف. وفي حين أن قعقعة السيوف النووية الروسية ليست للأسف شيئا جديدا، غير إن إطلاق قذائف تجريبية قادرة على حمل رؤوس حربية نووية على دولة عضو أخرى يمثل تطورا غير مسؤول ويبعث على القلق الشديد. واسمحوا لي أن أكون واضحا، هذه المحاولات اليائسة للتخويف لن تنجح.

إن المشاركة العميقة لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبيلاروس في العدوان الروسي على أوكرانيا يجب أن تتوقف فورا. وإن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تزويد روسيا بقذائف المدفعية والقذائف التسيارية على نطاق واسع، ومشاركة قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تقاتل إلى جانب روسيا في أوكرانيا يشكلان تصعيدا كبيرا ينطوي على عواقب عالمية. كذلك نحث الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، وتتحمل مسؤولية خاصة عن دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على ممارسة نفوذها لإنهاء الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، وبالتالي توفير مستقبل سلمي للأوكرانيين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الأخيرة عن قيام روسيا بتجنيد أفراد من اليمن للقتال من أجلها في أوكرانيا لا تظهر سوى مسار العمل التصعيدي الذي تنتهجه روسيا. إنه أمر مقلق للغاية أن يتم تجنيد العسكريين والمرتزقة من جميع أنحاء العالم للقتال في قلب أوروبا لإرضاء طموحات روسيا الاستعمارية الجديدة والإمبريالية.

إن التطورات التي أبرزتها أنا والعديد حول هذه الطاولة لا تؤكد سوى أن أهداف روسيا في أوكرانيا لم تتغير. إنهم لا يريدون السلام. بل يرغبون في محو الدولة الأوكرانية ذات السيادة من الخريطة واجتثاث الهوية الوطنية للشعب الأوكراني. هذا لن يحدث. ولن نسمح بحدوث ذلك. وسنقف إلى جانب الشعب الأوكراني ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، وعن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونهيب بأعضاء الأمم المتحدة دعم صيغة السلام في أوكرانيا، فهي الإطار الوحيد القابل للتطبيق لضمان السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوع واحد فقط، وهنا في هذه القاعة، (انظر S/PV.9790) رفض مشروع قرار (S/2024/835) يجسد مطالبة المجتمع الدولي بالإجماع بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة، بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض. وكانت النتيجة تفاقم حالة غير طبيعية: دفع الشعب الفلسطيني إلى الظلام واليأس في تطلعاته إلى البقاء، والتحريض على فظائع إسرائيل الشائنة المتمثلة في القتل الجماعي.

بيد أن مجلس الأمن نحى جانبا أكثر المسائل الأمنية إلحاحا اليوم. إننا نشهد مأساة القتل الوحشي الذي يمكن أن يجعل وجه هتلر يحمر خجلا من العار. بعد أن طغت على مجلس الأمن الممارسات الاستبدادية لأحد الأعضاء الدائمين فيه، عقد المجلس اجتماعا يتناقض تماما مع المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا حقا عار ينبغي أن يدينه المجتمع الدولي. إنني أدين بشدة الولايات المتحدة وأتباعها بسبب دعوتهم إلى عقد اجتماع غير قانوني آخر نابع من دوافعهم السياسية الخفية للتغطية على السبب الجذري لاندلاع الأزمة الأوكرانية وإطالة أمدها وخداع المجتمع الدولي.

كما تم توضيحه في عدة مناسبات، فإن الولايات المتحدة والقوات الغربية هي التي بدأت الأزمة الأوكرانية، وتجاهلت المصالح الأمنية المشروعة والحق في السلامة الإقليمية لروسيا. لقد تابعوا توسع الناتو المتهور شرقا، مع طموح الحفاظ على نظامهم العالمي المهيمن. إن الولايات المتحدة والقوات الغربية هي التي دمرت محادثات السلام التي تم التوصل إليها بشق الأنفس بين روسيا وأوكرانيا في بداية الحدث وتسببت في سقوط ضحايا مدنيين أبرياء وأزمة طويلة الأمد جراء الإمداد المنهجي لمختلف الأسلحة الفتاكة لسلطات كييف، المهووسة بأضغاث أحلام لتوجيه ضربة استراتيجية لروسيا.

اليوم، تغرق الأزمة الأوكرانية في مرحلة أكثر خطورة ولا رجعة فيها، حيث أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة، التي تدنو من نهاية ولايتها، سمحت بشكل غير مسؤول لسلطات كييف بضرب مناطق داخل روسيا بالأسلحة التي تزودها بها. وحذت بعض الدول الغربية حذوها. فقد غزت أوكرانيا منطقة كورسك الروسية في شهر آب/أغسطس، مما

أسفر عن مقتل العديد من المدنيين. وفي الآونة الأخيرة، وبدعم عارم من الولايات المتحدة والغرب، استمرت أوكرانيا في ارتكاب جريمة خطيرة تتمثل في مهاجمة الأراضي الروسية، باستخدام نظام القذائف التكتيكية أرض – أرض التابع لجيش الولايات المتحدة؛ وقذائف انسيابية من طراز ستورم شادو، جو – أرض، زودتها بها المملكة المتحدة. كل الحقائق تعطي إجابة واضحة على سؤال من هو الجاني الرئيسي الذي يزيد من تصعيد الحرب الأوكرانية وتفاقم التوترات. إن الضربة المضادة التي شنتها روسيا في 21 تشرين الثاني/نوفمبر كانت ممارسة لحقها العادل والمشروع في الدفاع عن النفس، وهي بمثابة تحذير خطير للولايات المتحدة والدول الغربية التي يستبد بها هوس الحرب.

إن المسألة الملحة التي يتعين تناولها في مجلس الأمن في الوقت الحاضر تتمثل في العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها – مدفوعين بطموحهم نحو الهيمنة – لتقويض السلام، والتحريض على المواجهة والصراع بين البلدان، بينما يتراكضون لا سراة لهم ولا ضابط بغية تعزيز التحالفات العدوانية وتكديس الأسلحة. وكما تواطأ الفاشيون في أوروبا وآسيا مع بعضهم البعض في القرن الماضي لإلقاء العالم في حالة من الاضطراب، فإن القوى الرجعية في الغرب والشرق اليوم، المتحالفة تحت عصا الولايات المتحدة، تحاول الآن إقامة نظام جشع واستبدادي في جميع أنحاء العالم. وتقوم الولايات المتحدة بالتحديد بتوسيع نظام تحالفها العسكري لتقاسم الأسلحة النووية بينما تصعد الضغط العسكري والاستفزاز ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشرها مجموعتها الواسعة من وسائل الضربات الاستراتيجية وقوات الحلفاء بالقرب من دولتنا. أما والحالة كذلك، ما زالت الولايات المتحدة تنتقد التطور المشروع للعلاقات بين الدول المستقلة ذات السيادة بحشد قواتها التابعة. وهذا بالتأكيد استهزاء بميثاق الأمم المتحدة وإهانة له.

بموجب معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، التي تتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي على تطوير العلاقات الثنائية في جميع الميادين، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والجيش والثقافة، وتحافظ كل منهما على الاتصالات فيما يتعلق بأمن بعضهما البعض وتطور الحالة. وستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفية لالتزاماتها بموجب المعاهدة وستواصل تعزيز وتطوير العلاقات مع الاتحاد الروسي من أجل الدفاع عن المصالح الأساسية لشعبي البلدين، والإسهام في السلم والأمن الإقليميين والعالميين، وتحقيق العدالة الدولية.

وينبغي للمجتمع الدولي العادل ألا يتسامح أبدا مع هذه الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها، والتي تنتهك السيادة وتعكر صفو السلام. هذه الأعمال تسعى إلى عرقلة تنمية العلاقات الودية المشروعة بين الدول ذات السيادة وفرض حرب مأساوية وكارثة كبيرة. وبدلا من ذلك، يجدر بالمجتمع الدولي أن يدافع عن الكفاح من أجل حماية العدالة والإنصاف والسلام والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن تناول الكلمة مرة أخرى. أردت فقط أن أوضح نقطة عامة جدا وأن أطرح سؤالا.

لكي نكون واضحين، فإن نشر قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمساعدة روسيا على تنفيذ حربها العدوانية غير المشروعة على أوكرانيا والشعب الأوكراني قد غيَّر بشكل أساسي طبيعة هذه الحرب، حيث أن ذلك لا يمثل تهديدا متزايدا لأوكرانيا فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا متزايدا للأمن الأوروبي الأوسع. ستواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها وضمان أمن الحلفاء.

أما نقطتي الأخيرة فهي سؤال موجه إلى ممثل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنه سؤال بسيط جدا، وأعتقد أن المجلس سيتمكن من الحصول على إجابة موجزة جدا. هل نشرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قوات في روسيا؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لن أعلّق على رواية كوريا الشمالية الخيالية، التي حررتها البعثة الروسية. ومع ذلك، فإنني مجبر على البقاء في هذه القاعة احتراما لهذه المؤسسة وبدافع الحاجة إلى النظر في عيني ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإخباره مباشرة بأنه يمثل نظاما إجراميا. إنه يمثل نظاما يساعد نظاما إجراميا آخر. في نهاية المطاف. إما عاجلا أم آجلا، سينتهي به الأمر هو وقيادته في قفص الاتهام. وإما عاجلا أم آجلا، سيكون شعبه حرا. وسوف يتمتع بالديمقراطية والحرية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة سوكولوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نأسف لكون أن ممثل الولايات المتحدة يواصل إهدار وقت مجلس الأمن الثمين بتخميناته وتشويه سمعة البلدان التي لا تروق لواشنطن. لم يقدم أحد أي دليل. كان الأمر على الدوام مجرد تكهنات أنجلو – ساكسونية نموذجية على طريقة "الاحتمالات العالية". لقد سبق أن قدمنا مراراً وتكراراً تفسيرات مستفيضة ولا نرى فائدة من تكرارها. وقد حدد زملاؤنا ممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم موقفهم بوضوح. ولمن لهم آذان صاغية ليسمعوا أنه إذا اختارت الولايات المتحدة وحلفاؤها طريق التصعيد – وتلك هي الخلاصة التي تبين من تصريحاتهم اليوم، التي لم يتكلموا فيها عن السبب الحقيقي لجولة التصعيد الجديدة، وهو أن المانحين الغربيين لنظام كييف أعطوا الأخير الضوء الأخضر لضرب أراض داخل حدود الاتحاد الروسي بصواريخ بعيدة المدى – فنحن مستعدون لذلك. لكننا نحثهم على تطبيق الحد الأدنى من المنطق السليم والتفكير مليًا في كون أننا نحتاج إلى الدخول في حوار جاد بشأن القضاء على الأسباب الجذرية للأزمة. وظللنا دائما مستعدين للانخراط في ذلك. لم يكن الغرب على استعداد لليقام بهذا الأمر. لذلك، بالنسبة لزملائي الغربيين، فإن الخيار لهم والعالم كله ينتظر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة.

إنه حق مشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير العلاقات مع الاتحاد الروسي. ومعاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي تتوافق توافقًا تامًا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك ستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفية لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أود قبل رفع هذه الجلسة، إذ أن هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن أعرب، بالنيابة عن المملكة المتحدة، عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس والأمانة العامة على الدعم الذي قدموه هذا الشهر. كما نشكر فريق الدعم الفني وموظفي خدمة المؤتمرات والمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن لتمكين المجلس من عقد جلساته. وإذ نختتم رئاستنا لهذا الشهر، نرجو لوفد الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق في شهر كانون الأول/ديسمبر.

رُفعت الجلسة الساعة 12/00.